منظمة الصحة العالمية

لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي
الاجتماع السابع عشر
البند ٣-٢ من جدول الأعمال المؤقت

EBPBAC17/3
١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢

تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية

١- كما جرت العادة في بداية كل عام ترد خطة العمل العامة لمكتب خدمات المراقبة الداخلية للعام المقبل لعلم لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي.

٢- ومهمة هذا المكتب هي تقديم خدمات استشارية مستقلة وموضوعية تضمن قيمة عمليات المنظمة وتحسن أداءها. وهو يساعد المنظمة على تحقيق أغراضها باتباعه نهجاً منتظماً ومنضبطاً لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والإدارة وتصريف الشؤون.

التنظيم والنطاق

٣- يوجد هذا المكتب في مقر المنظمة الرئيسي لكنه مسؤول عن مراقبة المنظمة بجميع مستوياتها ومكاتبها.

٤- ويؤدَّى العمل وفقاً للإطار الدولي للممارسات المهنية الذي نشره معهد مراجعي الحسابات الداخليين. واعتُمدت المعايير التي قدمها المعهد كي تُتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة وهي توفر إرشادات مستقلة وموثوقة معدة لضمان فاعلية وظيفة المراقبة.

٥- وهذا المكتب تابع مباشرة للمدير العام ويؤدي المراجعات الداخلية ويحقق في ادعاءات المخالفات والمضايقات وينسق وظيفة التقييم على نطاق المنظمة. وبوسع المكتب الاطلاع فوراً وبصورة تامة على جميع السجلات والاتصال بجميع موظفي المنظمة واستعراض جميع النُظم والعمليات والأنشطة الجارية في المنظمة.

الميزانية والملاك الوظيفي

٦- في نهاية عام ٢٠١٢، كان قوام المكتب ١٧ وظيفة (١٤ وظيفة من الفئة الفنية (المهنية) ووظيفة واحدة لمبتدئ من الفئة نفسها ووظيفتان من فئة الخدمات العامة)، بزيادة قدرها ثلاث وظائف عما كان عليه قوامه في الفترة ذاتها من عام ٢٠١١. وبفضل تنوع مهارات موظفي هذا المكتب (في مجالات الطب والصحة العمومية والمحاسبة والمالية وتكنولوجيا المعلومات والتقييم والقانون وإدارة الأعمال) يتمكن المكتب من مراجعة البرامج والعمليات على حد سواء. وتؤدي العمل فرق تتمتع بمجموعة المهارات الضرورية لكل مراجعة من مراجعات المشاريع. وشملت الزيادة في مستويات الملاك الوظيفي توظيف محقق إضافي لتلبية متطلبات عبء العمل المتزايد في مجال التحقيق في المضايقات والمخالفات المزعومة.

٧- وواصل المكتب إدخال تحسينات عملية رامية إلى زيادة التغطية والفعالية في مجال المراقبة الداخلية في حدود الموارد المتاحة. وشملت التحسينات الاستمرار في تنقيح نموذج تقدير المخاطر الخاص بالمكتب من أجل

تحسين تخصيص الموارد للمجالات التي توجد فيها أعلى مستويات المخاطر؛ وإعادة وضع النهج المتبعة في إجراء عمليات تدقيق المهام الوظيفية والتشغيلية واعتماد تقارير موجزة تتعلق بالتحقق من امتثال العمليات.

٨- ويعكف المكتب على تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة التي وافقت عليها المديرة العام بشأن تعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى حد كبير في الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك إقراراً بدواعي القلق المعرب عنها من الدول الأعضاء ومراجع الحسابات الخارجي ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، فيما يتعلق بأمور منها تغطية المراجعة للمكاتب القطرية. وفيما يخص عام ٢٠١٣، تدعو الخطة إلى تحقيق زيادة أكبر في طاقة المكتب التقنية البرمجية عبر إضافة ثلاث وظائف أخرى من الفئة الفنية ووظيفة إدارية إضافية لدعم زيادة حجم الفريق.

٩- والأثر المقصود من زيادة الموارد هو التقليل بصورة كبيرة من متوسط الدورة الفاصلة بين مراجعات كل مكتب من المكاتب القطرية على حدة، بهدف تقليل مدة دورة المراجعة إلى نحو خمسة أعوام. وسيفضي ذلك إلى التقييم المستقل بوتيرة أعلى لبيئة الرقابة الداخلية. ومن شأن إيلاء اهتمام أكبر لشؤون المراجعة على المستوى القطري أن يعزز المساءلة فيما يخص الوجود على المستوى المحلي. وإذا أمكن تمويل مستويات الملاك الوظيفي المقترحة والتوظيف في الوقت المناسب، فسيزداد حجم تغطية كيانات المنظمة الخاضعة للمراجعة في عام ٢٠١٣ زيادة كبيرة مقارنة بمتوسط عدد المراجعات التي أنجزها المكتب في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

١٠- وتقدر الميزانية اللازمة لتنفيذ خطة عمل الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ بنحو ١١,٥ مليون دولار أمريكي. ويأخذ هذا الرقم في الحسبان الوظيفتين الجديدتين اللتين شُغِلت إحداهما في عام ٢٠١٢ ومن المُزمع شغل الأخرى في عام ٢٠١٣ والزيادات الطارئة على عدد الموظفين الفعلي والتكاليف الفعلية. وعلاوة على ذلك يسترد المكتب تكاليف من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز[١] وكيانات منظمة الصحة العالمية الأخرى التي يؤدي لها المكتب مهام المراجعة.

المراجعة والتقييم

١١- تسترشد العمليات الإدارية في المنظمة بمبدأ الإدارة القائمة على النتائج. وستحدد الميزانية البرمجية ٢٠١٢-٢٠١٣ وعملية إصلاح المنظمة جدول الأعمال والتوجهات الاستراتيجية التي ستعمل المنظمة بناءً عليهما وتخضع للمساءلة عن تحقيق النتائج في الأجل المتوسط. وسيواصل المكتب تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة وتصريف الشؤون، وذلك من خلال المراجعات والتقييمات التي تجرى في إطار الإدارة القائمة على النتائج. وستظل خطة العمل قائمة على المخاطر؛ على أن مبادرات مهمة مثل تنفيذ إطار الرقابة الداخلية، ونشر إدارة المخاطر المؤسسية، وأثر الإصلاح الإداري لمنظمة الصحة العالمية ستظل أيضاً محور تركيز يُسترشد به لعام ٢٠١٣.

١٢- وتتمتع الأمانة بهيكل لامركزي. ويراعي المكتب الانتشار الجغرافي لمراكز المسؤولية والمساءلة عند تخطيط أعماله وتحديد أولوياتها. كما يراعي الأولويات النسبية لمجالات عمله الثلاثة في عملية التخطيط التي يضطلع بها. ويفضي هذا النهج إلى تخصيص موارد تُقسّم تقسيماً شاملاً على أداء البرامج، والدعم التشغيلي، وتركز بوجه خاص على المبادرات الرامية إلى تعزيز ثقافة التقييم. وتخصيص الاحتياطيات أمر متأصل في الخطة لتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للأحداث المفاجئة التي قد تقطع أعماله المقررة أو تؤخرها.

١ يُموّل حالياً برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز وظيفة واحدة من الفئة الفنية (المهنية) م٥.

١٣- ولكي يضمن المكتب أن موارده المتاحة تركز على المجالات التي توجد فيها أعلى مستويات المخاطر سيتبع نموذج تقدير المخاطر. وهذا النموذج يؤيد الأحكام المهنية التي حددت أولويات خطة العمل السنوية. ويتألف النموذج من ثلاثة عناصر أساسية، ألا وهي: نطاق المراجعة القائم على قاعدة بيانات نظام الإدارة العالمي؛ ومجموعة من بارامترات ترجيح المخاطر المطبقة دائماً لتحديد ترتيب المخاطر النسبية؛ وإجراء عملية فرز أخرى استناداً إلى عوامل خطر محددة.[١]

١٤- **أداء البرامج**. رغم أن المكتب يعتزم خلال عام ٢٠١٣ إجراء مراجعات لأداء برامج معينة في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية، فإن محور التركيز ذو الأولوية سيكون حول تعزيز تغطية المخاطر في المكاتب القطرية. وفي حالة المكاتب القطرية الأكبر حجماً، ستجمع المراجعات بين استعراض أداء البرامج واستعراض دعم الإدارة والدعم التشغيلي. وهذا النهج المتكامل يمكِّن المكتب من تحديد المخاطر البرمجية والتشغيلية وغير ذلك من المسائل التي يمكن أن تعرقل تحقيق النتائج المتوقعة تحديداً من المكتب القطري المعني. ويتخذ المكتب من خطة عمل البرنامج أو المكتب القطري نقطة الانطلاق لاستعراض أداء البرنامج. وبمجرد أن تحدَّد مسائل الأداء، يتولى المكتب تقدير ما يتعين عمله للحد من المخاطر ذات الصلة.

١٥- **الدعم التشغيلي**. هناك نظم إدارية ومالية ولوجيستية ونظم معلومات تعمل داخل المنظمة لدعم تنفيذ البرامج. ويلزم أن تعمل هذه النُظم ضمن هيكل رقابة داخلية يضم القواعد واللوائح والسياسات والإجراءات. ويلزم في الوقت ذاته أن تعمل عناصر هذا الهيكل بكفاءة وفاعلية وعلى نحو اقتصادي من أجل تنفيذ المهمة الرئيسية للمنظمة، ألا وهي تحقيق النتائج المتوخاة. وسيواصل المكتب العمل مع الأمانة لدعم تقييم الامتثال لإطار الرقابة الداخلية ونشر المشاريع وإدارة المخاطر، عند الاقتضاء.

١٦- عند تحديد الأولويات لعام ٢٠١٣، سيتوسع المكتب في استخدام وسائل العمل الابتكارية التي تم إدخالها عام ٢٠١١. وقد أنجزت استعراضات تشغيلية للمهام الوظيفية من المقر الرئيسي بواسطة أدوات وبيانات نظام الإدارة العالمي، ولم يشمل ذلك تنفيذ زيارات إلى المكاتب القطرية، وقد وضع المكتب نماذج للسيطرة على المخاطر لنظام الإدارة العالمي بحسب كل مكتب لتحديد المجالات التي توجد فيها أعلى مستويات المخاطر، وسيتم التوسع في استخراج البيانات وتحليلها والتركيز أكثر فأكثر على الامتثال والضوابط.

١٧- **تخطيط الموارد المؤسسية**. تم إدخال نظام الإدارة العالمي في تموز/ يوليو ٢٠٠٨ في المقر الرئيسي والمكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ. ثم امتد تشغيله في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ ليشمل المكاتب الإقليمية لأوروبا وشرق المتوسط وجنوب شرق آسيا. وقد انضم المكتب الإقليمي لأفريقيا إلى هذا النظام في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٣ سيواصل مكتب خدمات المراقبة الداخلية التأكد من أنه تم تحديد المخاطر الكبيرة المحدقة بنظام الإدارة العالمي ومن أنه يتم التصدي لها بواسطة إجراءات الرقابة الملائمة، باعتبار ذلك جزءاً من بيئة الرقابة العامة.

١٨- **التقييم**. عملاً بموافقة المجلس التنفيذي في أيار/ مايو ٢٠١٢ على سياسة التقييم الجديدة في المنظمة،[٢] يواصل المكتب وضع مبادئ توجيهية جديدة في مجال التقييم بغرض مواصلة توضيح الأدوار والمسؤوليات واستخدام نواتج التقييم في إطار سياسة للتقييم على نطاق المنظمة. وسيتم اختيار مواضيع التقييمات التي

١ يرد وصف أكثر تفصيلاً لنموذج تقدير المخاطر في الوثيقة EBPBAC13/4، وترد في الملحق قائمة تتضمن بارامترات نموذج تقدير المخاطر.

٢ انظر المقرر الإجرائي م ت١٣١(١).

سيجريها المكتب في عام ٢٠١٣ باتباع معايير كمية ونوعية تراعي الخطط الحالية بشأن التكليف بإجراء تقييمات لامركزية[١] ونتائج إرشادات الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة باعتبارها جزءاً من عملية الإصلاح العامة في المنظمة.

التحقيقات

١٩- يُجري المكتب التحقيقات عند الاشتباه في المخالفات وسائر الأنشطة المخالفة للقواعد. ويضطره ذلك أحياناً إلى وقف الأعمال المقررة مؤقتاً أو إلى إرجائها. وقد أدى الأخذ بسياسة جديدة في المنظمة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن منع المضايقات إلى زيادة الطلب على موارد المكتب المالية والبشرية.

٢٠- ووفق السياسة الجديدة، تقدم الشكاوى الرسمية إلى المكتب إذا كان الحل غير الرسمي للمشكلة غير مجدٍ أو غير مناسب أو غير ناجع. وإن لزم الأمر، يُجرى تحقيق بمساعدة خبراء خارجيين أحياناً، ثم يقدم المكتب نتائج التحقيق إلى المدير العام لكي يبت في الإجراء الذي يلزم اتخاذه.

التنفيذ

٢١- يتابع المكتب تنفيذ جميع توصياته ليتأكد مما إذا كانت الإدارة المعنية أو الإدارة العليا قد اتخذت الإجراءات بالفعل أم أنها قبلت بمخاطر عدم اتخاذ إجراء بشأنها. وتقدم قاعدة بيانات التتبع الخاصة بالمكتب تقارير دورية إلى الإدارة العليا بخصوص جميع التوصيات التي لم تنفذ بعد، مما يسهل رصد كل توصية من توصيات المراجعة بصورة أوثق وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. ورداً على تعليقات معينة أبدتها الدول الأعضاء، سيواصل المكتب العمل جاهداً على تقليل المدة التي يستغرقها الانتهاء من التوصيات ذات "الأولوية العالية"، مع التركيز تحديداً على التوصيات المفتوحة منها التي مضى عليها أكثر من عامين.

التنسيق

٢٢- سيقيم المكتب علاقات عمل وثيقة مع مراجع الحسابات الخارجي الجديد، وخصوصاً لتيسير تنفيذ خطط مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٣. وسيتم تخطيط الاجتماعات الدورية من أجل تنسيق عمل المراجعة وتجنب ازدواج الجهود. وسيظل المكتب على اتصال وثيق مع المراجع العام لخدمات المراقبة الداخلية والتقييم في المكتب الصحي للبلدان الأمريكية، ويعتمد المكتب، حسب الاقتضاء، على عمل المكتب الصحي المذكور في مجال تغطية المخاطر في إقليم الأمريكتين. ويواظب المكتب أيضاً على التواصل مع الوكالات والمنظمات الدولية الأخرى في الأمم المتحدة من خلال اجتماعات ممثلي خدمات المراجعة الداخلية للحسابات وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومؤتمر المحققين الدوليين

٢٣- وسيواصل المكتب تعاونه التام مع لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، وسيقدم إليها تفاصيل خطة عمله السنوية والنسخ المطلوبة من تقاريره عن المراجعة والتقييم. وقد أنشئت هذه اللجنة في أيار/مايو ٢٠٠٩،[٢] وهي مكلفة بإسداء المشورة بشأن مسائل المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة

١ انظر الوثيقة م ت١٣٢/٣٠ للاطلاع على تفاصيل التقييمات المزمع إجراؤها والمقترحة على الدول الأعضاء لكي تنظر فيها، وفقا لسياسة التقييم المتبعة في المنظمة.

٢ انظر القرار م ت١٢٥ق١.

للمجلس التنفيذي، وإلى المدير العام عند الطلب. ويحق لتلك اللجنة بصفتها هذه أن تطلع على جميع ملفات المنظمة ومحفوظاتها.

التحسين المستمر للتشغيل

٢٤- سيواصل المكتب جهوده التي استهلها في عام ٢٠١٠ لتحسين أدائه التشغيلي من خلال مشاريع داخلية تركز على تنمية الموظفين وتحسين السياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بذلك، وعلى تطوير المنهجيات والإجراءات. وتنسَّق أعمال المراجعة دورياً من خلال اجتماعات للتخطيط الداخلي، وتنفَّذ مشاريع التحسين المستمر على أساس مستمر للاستفادة من الجهود والموارد على الوجه الأمثل.

٢٥- وإن الاستمرار في التعزيز المزمع لخدمات المراقبة الداخلية خلال عام ٢٠١٣ يجسد أغراض عملية الإصلاح للمنظمة، وينبغي أن يشكل أساساً سليماً للغرض الطويل الأجل المتمثل في تعزيز الاطمئنان عموماً فيما يتعلق بملاءمة بيئة المخاطر والرقابة على الصعيد القطري.

٢٦- ويعكف مكتب خدمات المراقبة الداخلية على تنفيذ برنامج متاح تجارياً يعنى ببرمجيات مراجعة الحسابات، وهو برنامج يُستخدم حالياً في الأمم المتحدة وفي غيرها من هيئات القطاع الخاص لأداء الكثير من وظائف مراجعة الحسابات الداخلية تعزيزاً لشؤون الإدارة والتخطيط وإتمام ما يُنفذ من فرادى المهام. وينبغي أن تعمل هذه البرمجيات على تحسين جودة توثيق عمليات مراجعة الحسابات، والتحقيق، والتقييم، وفعالية تسجيل الأعمال المنجزة.

٢٧- ولتقييم امتثال المكتب العام للممارسات المهنية الدولية التي نشرها معهد مراجعي الحسابات الداخليين، فإن المكتب يعتزم أيضاً إجراء استعراض ذاتي لضمان الجودة في أواخر عام ٢٠١٢ ومطلع عام ٢٠١٣، وفق معايير المعهد.

الإجراء المطلوب من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة

٢٨- لجنة البرنامج والميزانية والإدارة مدعوة إلى أن تحيط علماً بهذا التقرير.

= = =